المصروفُ عن مثالٍ إلى آخر وعلاقته بالتَّداولية لدى ابن الأنباري في كتابه [الزاهر في معاني كلمات الناس]

إعداد الأستاذ الدكتور

فايز صبحي عبد السلام تركي

PROF: Fayz sobhy Abdelsalam Torky

عضو هيئة التدريس بكلية الآداب والعلوم الاجتماعية،

جامعة السلطان قابوس، وأُستاذ النَّحو والصَّرف والعروض

جوال 79012339

بريد fayze_69@yahoo.com

ملخص

هذا البحثُ عنوانه "**المصروفُ عن مثالٍ إلى آخر وعلاقته بالتَّداولية لدى ابن الأنباري في كتابه (الزاهر في معاني كلمات الناس)**"، بهدَف تتبُّعِ إشارات ابن الأنباري إلى الأبنية الصَّرفية التي صُرِفت – أي عُدِلَتْ عن أَصْلٍ، وليس عدولًا عن قياس–عن بناءٍ صرفيٍّ إلى آخر، وبيان موقفه منها وعلاقتها بالمعنى النَّصِّي حيث الاستعمالُ أو التَّداول. وذلك في ضوء المنهج الوصفيِّ التحليليِّ حيثُ استقراءُ كتاب (الزاهر) وتصنيفُ المواضع ثُمَّ يكون تناوُلُ بعضِها في ضوء كتابات القدماء والمحدثين، مع الإحالة على بعضها الآخر.

وذلك من منطلق كَوْنِ بحث إشكالية علاقة هذا الصَّرْف أو العدول بالمعنى يفصح عن مدى إضافة ابن الأنباري في هذه الجزئية؛ ولذلك جاء البحث في مقدمةٍ وتمهيد وثلاثة مباحث، أوَّلها "المصروف عن مفعول أو مُفْعَلة إلى فعيل أو فعيلة أو فاعل "، وثانيها "المصروف عن مُفْعِل إلى فعيل"، وثالثها "المصروف عن فَعُول إلى فعيل"، ثُم كانت الخاتمة المُتضمِّنة أهم النتائج والتوصيات، ثُمَّ تلتها قائمة المصادر والمراجع.

ومن أهم النتائج أنَّ لكلِّ صيغةٍ قيمتَها الدلالية المرتبطة بها، لا يجوز بحالٍ التَّخلِّي عنها، أو السماحُ لغيرها بأدائها؛ لأنَّ الصِّيغة البديلة لا تحمل هذا القدر من الدَّلالة التي تحمله الصِّيغة المصروف عنها، بالإضافة إلى أنَّ الصَّرف يكون لمعنًى في الصِّيغة المصروف إليها يُراد الاستفادة به مع المُستفاد من الصِّيغة الأصلية في سياقٍ مَّا.

الكلمات المفتاحية: المصروف–التداولية–ابن الأنباري–الزاهر–مفعول–فعيل–فاعل–مُفْعِل–فَعُول.

Abstract

This research is entitled "**The expenditure from morphological construction to another and its relation to pragmatics according to Ibn al-Anbari in his book (Al-Zahir fi Ma'ani Kalimat al-Nas).**" It follows Ibn al-Anbari's references to morphological construction that have been disposed of - that is, they were modified from an original,not based on a morphological analogy - from one morphological structure to another, and to indicate his position on them and their relationship to the textual meaning in terms of use or circulation. Moreover, this is in light of the descriptive-analytical method, where the book (Al-Zahir) was extrapolated and classified, and then some of them were dealt with in light of the writings of the ancients and moderns, with reference to others.

This is in view of the fact that the problematic relationship of this exchange or renunciation to the meaning is discussed and the extent of Ibn al-Anbari's addition to this part; Therefore, the research came in an introduction, a preface, and three sections, the first of which is " the

expenditure from passive participle or mufealh to faeil or faeilih or active participle", the second is "the expenditure from - mufeil to faeil", and the third is "the expenditure from fuewl to faeil ", then the conclusion included the most important results and recommendations, followed by a list of sources and references.

One of the most important results is that each formula has a semantic value associated with it, and it is not permissible in any case to abandon it, or to allow others to perform it; because the alternative form does not carry as much significance as the expenditure form. In addition to the fact that the expenditure has a meaning in the expenditure form that is intended to be used with the beneficiary of the original form in a certain context.

Key words: The expenditure - Pragmatics - Ibn al-Anbari - The Zahir – Passive participle – Faeil – Active participle - Mufeil - Faewl .

المُقدّمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خير خلْقه، سيدنا محمد، وعلى آله وصحْبه، ومن اهتدى بهديهم إلى يوم الدين أمَّا بعدُ،

فإنَّ الصَّرف أو العدول في الصِّيغ الصَّرفية من الأساليب اللُّغوية التي وجِدت في النصوص النثرية والشعريةً لغايةٍ دلاليةٍ، بالإضافة إلى ارتباطها بالنَّسْج الشِّعري في الشِّعر، في إطار الوفاء بالمعنى النَّصِّي لهذا النصّ أو ذاك، حيث استقامةُ الوزن وصِحةُ القافية، وليس من أجل ما يُعرَف بالضرورة الشِّعرية.

والصَّرف أو العدول قد يكون في الأسماء والأفعال، نحوُ صَرْفِ المفردِ إلى الجمعِ أو الجمع إلى المفرد أو صَرف جمْع القلة إلى الكثرة والعكس، والصَّرف في أبنية المشتقات، وصَرْف الماضي إلى المضارع والعكس، وقد يكون عدولًا عن أصلٍ أو عدولًا عن قياس، والمقصود بالمصروف أو العدول في هذا البحث هو المصروف من الأسماء عن أصْلٍ مَّا، وقد حفلت به كتب القدماء لاسيَّما كتبُ الشروح والتفسير وما يتناول كلام الناس، ومن بينها كتاب (الزَّاهر في معاني كلمات الناس) لأبي بكر بن الأنباريّ ت 328هـ، وهو ما لفت انتباهي.

بناءً على ما سبق كان العنوان "المصروفُ عن مثالٍ إلى آخر وعلاقته بالتَّداولية لدى ابن الأنباري، في كتابه (الزاهر في معاني كلمات الناس).

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

1- ما أضرُب المصروف عن مثال إلى مثال في كتاب (الزاهر في معاني كلمات الناس) لابن الأنباري؟

2- هل كان ابن الأنباري على وعي بأنَّ المصروف عن مثال إلى مثال لا يتناسى دلالة المصروف عنه.

3- هل ثَمَّة علاقة بين المصروف عن مثال إلى مثال والتداولية حيث الاستعمالُ بين الناس في النصوص المختلفة؟

أهدافُ البحث:

لمَّا كان فيما سبق ما يشيرُ إلى أهمية البحثِ، فإنَّه يمكن تلخيص أهدافِه فيما يأتي:

1- بيان أضرُب المصروف عن مثال إلى مثالٍ في كتاب (الزاهر في معاني كلمات الناس) لابن الأنباري.

2- بيان مدى وعْي ابن الأنباري بالعلاقة بين المصروف عنه والمصروف إليه من جهة تناسِي دلالة المصروف عنه أو عدم تناسِيها.

3- بيان العلاقة بين المصروف عن مثال إلى مثال والتداولية حيث الاستعمال بين الناس في النصوص المختلفة.

منهج البحث:

يكمن منهج البحثِ في استقراء كتاب (الزاهر في معاني كلمات الناس) مُتتبِّعًا أضرُب المصروف عن مثال إلى مثال، ثُم تقسيمها على مباحثه، وتناولها في ضوء كتابات القدماء والمحدثين لاسيَّما الدَّرسُ التَّداولي، مُستعينًا بالمنهج الوصفيّ التحليليّ.

مكونات البحث:

المصروف عن مثالٍ إلى آخرَ لدى ابن الأنباري ينحصر في صرف الأسماء، وهو ما قصده البحث هنا، ولما كان ذلك قد انحصر في المصروف عن مفعول إلى فعيل أو فاعل، والمصروف عن مُفْعِل إلى فعيل أو عن مُفْعَلة إلى فعيلة، والمصروف عن فَعُول إلى فعيل، فقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وثلاثة مباحث، هي:

المبحث الأوَّل: المصروف عن مفعول أو مُفْعَلة إلى فعيل أو فعيلة أو فاعل.

المبحث الثَّاني: المصروف عن مُفْعِل إلى فعيل.

المبحث الثَّالث: المصروف عن فَعُول إلى فعيل.

وقد أتبعْتُ المباحث بخاتمةٍ، تضمنت أهمَّ نتائج البحث وتوصياته، ثُمَّ كانت قائمة المصادر والمراجع.

تمهيد

من المعلوم أنَّ ميدان علم الصرف هو الصِّيغة الصرفية، تلك الصِّيغة التي تعني أنَّ ثَمَّة هيئةً قد عرضت للفظ، بالنَّظر إلى الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض[1]، ذات معنى مُعجميٍّ مَّا، في إطار الإفصاح عن الدَّلالة الصَّرفية.

وقد يُعدَلُ عن صيغةٍ صرفيةٍ إلى أُخرى يطلبها السياق، من جهة أنَّ المعدول إليها فيها معنًى مَّا لا يوجد في المعدول عنها أو المصروف عنها؛ ومن ثَّم فالعدل أو العدول هو الصَّرف أو المصروف، وقد تشترك معهما مصطلحاتٌ أخر، على نحو ما أشار القدماء في مؤلفاتهم المختلفة(2)، وهو الأمر نفسه عند المحدثين مع الاختلاف من جهة التأثُّر بالمدارس الغربية، وقد يُطلق عليه مصطلح (التَّأويل) حيث الدَّلالة على أنَّ ثَمَّة صيغةً صرفيةً في تأويل صيغةٍ أخرى أو بمعناها، وسبب ذلك كما يقول الرضيُّ:" إنَّما يُقال: هذا الباب بمعنى ذلك الباب إذا كان الباب المُحال عليه مختصًّا بمعنى عام مضبوط بضابط، فيتطفل الباب الآخر عليه في ذلك المعنى. أمَّا إذا لم يكن كذا فلا فائدة فيه، وكذا في سائر الأبواب، كقولهم: تعاهد بمعنى تعهَّد، وغير ذلك، كقولهم تعهَّد بمعنى تعاهد"(3).

وقد ناقشت هذا الموضوع قبل ذلك، في بحثٍ سابقٍ لي، وارتضيت مصطلح (التأويل)، من منطلق أنَّ" التَّأويل أو التَّحويل لا يتم غالبًا بين الصِّيَغ الصَّرْفيّة إلاّ لغرضٍ دلاليٍّ؛ ومن ثَمَّ يكون الاعتماد في التفسير على الصِّيغة في لَفْظها السَّطحيّ للاستفادة من معطياتها اللُّغوية الثابتة في شكلها، بخلاف القول بالتناوب الذي يُنظر إلى الصِّيغة في شكلها السَّطحيّ بوصْفها مؤديةً معنًى دلاليًّا لصيغةٍ أخرى، في المعنى التَّحتيّ أو الباطنيّ أو الأساسي(4)، ولمَّا كان التَّحويل قد يكون من باب الاستغناء عن الشيء بالشيء، حتى يكون المُسْتَغْنى عنه مُسْقَطًا، كما هو الحال في الاستغناء بجَمْع الكثْرة عن جَمْع القِلّة أو بجَمْع القِلَّة عن جَمْع الكثرة(5)، ولمَّا كان العدول عن

---

(1) الزاهر في معاني كلمات الناس، ابن الأنباري 1/ 324- 325.

(2) يُنْظَر: الكتاب 1/ 110، 3/ 568، ومعاني القرآن، الفراء 2/ 153، وشرح المفصل، ابن يعيش 5/ 55، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي، 1/ 176، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ابن الأنباري، صـ 214، وظاهرة التحويل الصرفي في معلقة طرفة بن العبد: دراسة دلالية، د.هالة ذياب قزع، صـ 54 والإعجاز الصرفي في القرآن الكريم:دراسة نظرية تطبيقية، التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، عبد الحميد أحمد هنداوي، صـ 141- 164.

(3) شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، 1/ 104، ويُنْظَر: ظاهرة العدول الصرفي في الأسماء عند ابن جني، د. عزة معاوي عمر الشيباني، صـ 344.

(4) يُنْظَر : التناوب الدلاليّ بين صيغ الوصف العامل ص 64 .

(5) يُنْظَر : الكتاب 3 / 603، 637، والمُقْتضب 2 / 199 حيث حديثه عن جمْعِ (فَعُلٍ) على (أفْعال)، وظاهرة التحويل في الصِّيَغ الصَّرْفيّة ص 115 .

صيغةٍ إلى أخرى قد يكون لمعنًى(1)، وقد يكون لغير معنًى(2)، ولمَّا كان القول بالتَّأويل يجمع كلَّ هذه المصطلحات حيث إنَّه يتناول ما آلت إليه الصِّيغة، دون الادِّعاء بأدائها لدورٍ مَّا أُوِّلت به(3)، فقد كان الاستناد إلى كلِّ ما تقدَّم"(4).

وهنا أُضيف أنَّه لا مانع من تسميته (المصروف) على نحو ما أشار ابن الأنباري، في كتابه (الزاهر في معاني كلمات الناس)، ذلك المصروف الذي لم يكن اللُّجوء إليه إلَّا لفرقٍ بين الصيغتين؛ ومن ثَمَّ يكون اختيارُ الصِّيغة المصروف إليها أو المعدول إليها؛ ومن ثَمَّ كان الأساس الذي تُبنى عليه عملية الاختيار هذه هو مراعاة الفروق بين المعاني الوظيفية لتلك الصِّيغ التي تشترك فيما بينها في الدَّلالة على معنًى مَّا (5)، وهو ما يدور في تعريف التَّداولية بأنَّها "العلم الذي يدرس علاقة العلامات بمؤوليها" (6).

المبحث الأوَّل

المصروف عن مفعول أو مُفْعَلة إلى فعيل أو فعيلة أو فاعل

أولًا- المصروف عن مفعول إلى فعيل:

ممَّا لا شكَّ فيه أن اسم المفعول يدلُّ على الحدث ومفعوله، وهو في أصله ما أُخِذَ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوبٍ إلى المصدر(7)، وقد يُعدل عنه إلى صيغة (فعيل) لغرضٍ دلاليٍّ مَّا(8)، وهو ما جاء لدى ابن الأنباري في حديثه عن قولهم:"قد صَرَمَ فلانٌ فلانًا"، فقال:"قال أبو بكر: معناه: قد قطع ما بينه وبينه من المودة، والصَّرم معناه في كلامهم: القطع، من ذلك قولهم: قد صَرَمْتُ النَّخلةَ صَرْمًا، والصُّرم، بضمِّ الصاد: الاسم...وقال أبو عبيدة:

---

(1) يُنْظَر: المقتضب 3 / 161 – 162، وشرح المفصّل 6 / 13، وظاهرة التحويل في الصِّيَغ الصَّرْفيّة صـ 182، كقولهم لصاحب صناعة الثِّياب ثوّاب، ولصاحب البَزِّ بزَّاز، ولصاحب العاج عوَّاج، وهذا معدول عن فاعل تكثيرًا في الفعل، فإنْ لم تُرِدْ فيه المبالغة جيء به على الأصل (فاعل)، نحو قولهم لِذِي الدِّرْع : دَارِعٌ، ولذي اللبن والتمر لابن وتامر .

(2) يُنْظَر: شرح الكافية، الرَّضِيّ 1 / 113، والعدول عن الأصل في أبنية الكلم صـ 11 – 67 .

(3) يُنْظَر: التناوب الدلاليّ بين صيغ الوصف العامل، ص 63 – 64 .

(4) علاقةُ التَّشكيلِ الصَّرْفيّ بالمعنى من خلال تأويلِ الصِّيَغِ الصَّرْفِيَّة، دراسةٌ في أمالي ابنِ الشَّجَرِيّ، د. فايز صبحي تركي، صـ 57– 58.

(5) يُنْظَر: الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم:دراسة نظرية تطبيقية، صـ 78، 162، والعدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم، دراسة دلالية، جلال عبد الله الحمادي، صـ 15– 62.

(6) مغامرة المعنى من النحو إلى التَّداولية، صابر الحباشة، صـ 32، ويُنْظَر: المدارس اللسانية المعاصرة، د. نعمان بوقرة، صـ 166.

(7) يُنْظَر: شرح المفصل 104/4، وشرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، 2/ 22، 2/ 113.

(8) يُنْظَر: كتاب العين، الخليل بن أحمد، 137/1 حيث قوله:"ورخيم وقطيع فعيل في موضع مفعول".

الأصل في الصَّريم: المصروم، فصُرِفَ عن مفعول إلى فعيل؛ كما قالوا: قتيل وجريح، قال: وكذلك صريمة الأمر: هو ما انصرم من الأمر، ويُقال: قد انصرم عمر فلان: إذا انقطع"[1].

وهو ما يتضح من خلاله أن ابن الأنباري قد بيَّن أنَّ (الصَّرم) في كلامهم (القطع) ثُمَّ بين ذلك من خلال السِّياق، حيث قولهم: قد صَرَمْتُ النَّخلةَ صَرْمًا، ثُم بيَّن أنَّ (الصُّرم) بضمِّ السين اسمٌ. ولم يكتفِ بذلك بل دعَّم كلامه بقول أبي عبيدة أنَّ ثمَّة أصلًا للصَّريم، وهو المصروم، وذلك يعني أنَّه في أصله على مثال (مفعول) ثُمَّ صُرِفَ في الاستعمال أو التَّداول عن المصروم إلى الصَّريم، على زنة (فعيل)، ثُمَّ لجأ بعد ذلك إلى التفسير بالنظير مُشيرًا إلى أنَّ نظير هذا الصَّرف أو العَدول ما حدث في (قتيل) و(جريح).

لكنني أُشير إلى أنَّ ثمَّة غاية دلاليةً مَّا وراء هذا الصَّرف في صرف (المصروم) إلى (الصريم)، ذلك أنَّ اسم المفعول يدلُّ على الحدث ومفعوله، أمَّا إذا أُريدَ الاستفادة من الظِّلال الدلالية في صيغة فعيل حيث المبالغة والدَّلالة على الثبوت، فإنَّ ثَمَّة صَرفًا إليها عن مفعول حيث الدَّلالة على صفة لازمةٍ مع الأخذ في الاعتبار معنى مفعول في آن واحد، كأنَّ فعيلا في تأويل مفعول، وليست نائبة عنه(2)، وهو الأمر الذي يمكن معه القول: إنَّ "البناء الصرفيّ يوجِّه المتلقي إلى تفهُّم النشاط اللُّغويّ في اعتباراتٍ بعيدةٍ وراء الصِّفات الموضوعية أو الدلالات الموجّهة، ويعمل في إدراك مواقع المكوِّنات الصَّرْفيّة على الوجدان، والموقع المتميِّز تمامًا من طبيعة المكوِّنات الصَّرْفيّة في ذاتها، وإنْ يكن يتّصل بها"(3).

والجدير بالملاحظة أن إشارة ابن الأنباري لم تكن بالنظر إلى الصِّيغة الصَّرفية مُجردة، ولكنَّه من واقع استقرائه اللُّغويّ لها بعد دخولها في تراكيبَ مختلفةٍ، أضف إلى ذلك أنَّه "لا يمكن لصيغةٍ من صيغ الوصف العامل أنْ تتنازل عن معناها الذي تبوأته، وثبت لها؛ لتؤدِّي دورًا دلاليًّا معقودًا أمْره بصيغةٍ أخرى"(4)، وذلك"لأنَّ لكلِّ صيغةٍ قيمتها الدلالية المرتبطة بها، والتي لا يجوز بحالٍ التَّخلِّي عنها، أو السماح لغيرها بأدائها، لسببٍ بسيطٍ، هو أنَّ الصِّيغة البديلة لا

---

(1) الزاهر في معاني كلمات الناس 1/ 324- 325، ويُنْظَر به أيضًا 1/ 103- 105، 1/ 182- 183، 388/1، 1/ 415، 2/ 23، 2/ 53، 77/2، ويُنْظَر: الكليات معجم المصطلحات، أبو البقاء الكفوي، صـ 560.

(2) يُنْظَر: علاقةُ التَّشكيلِ الصَّرْفيّ بالمعنى من خلال تأويلِ الصِّيَغِ الصَّرْفِيَّة، دراسةٌ في أمالي ابنِ الشَّجَرِيّ، د. فايز صبحي تركي، صـ 60 – 61، ويُنْظَر: أمالي ابن الشَّجريّ 1/ 274، 1 / 352 .

(3) نظرية اللغة والجمال في النقد العربي صـ 99، وتجدر الإشارة إلى أنَّ تفهُّم المتلقي للنشاط اللغوي مرهون باحترازٍ " مهمّ في عملية التبادل الدلالي والجمالي بين النَّصِّ والمتلقي، يقوم على اشتراط رغبة المتلقي في القراءة، وانفتاح هذه الرغبة، فالرغبة المنغلقة على النَّص التقليدي لن تُسْهم في عملية التبادل " . الخطاب الإبداعي الجاهلي صـ 294 .

(4) التناوب الدلاليّ بين صِيغ الوصف العامل، للدكتور طه محمد الجندي، صـ 38، ويُنْظَر: معاني الأبنية في العربية، د. فاضل صالح السامرائي، صـ 53- 55.

تحمل هذا القدر من الدَّلالة التي تحمله الصِّيغة الأصلية، أو المُرادة في المعنى الباطنيّ للتركيب" (1) .

وممَّا جاء عند ابن الأنباري أيضًا ما جاء في حديثه عن قولهم في الجواب:"لَحِقَتْ فُلانًا المَنِيَّةُ"، فقال:"قال أبو بكرٍ:المنيةُ: المقدورة، المحكوم بها، وهو "مفعولة" من "المَنَى"، والمَنى: المقدار، يُقال: مَنَاكَ الله بما يسرُّك، أي: قدَّر الله لك ما يسرُّك...والأصل في المنية:ممنوية، أي: "مفعولة" من "القدر"، فصُرِفَتْ عن "مفعولة" إلى "فعيلة"، كما قالوا: مطبوخ وطبيخ، ومقتول وقتيل، فكان أصلها بعد النَّقل:منيية، فلمَّا اجتمعت ياءان، الأولى منهما ساكنة، اندغمت في الياء التي بعدها، فصارتا ياء مُشدَّدة" [2].

ففي هذا النصّ يُلاحظُ أنه في تفسيره قولَ الناس:" لَحِقَتْ فُلانًا المَنِيَّةُ" أشار إلى أنَّ معنى المنِيَّة هو (المقدورة) المحكوم بها، ونظرًا لأهمية البنية الصرفية في المعنى بيّن أنَّ "مفعولة" من "المَنَى"، والمَنى: المقدار، يُقال: مَنَاكَ الله بما يسرُّك، أي: قدَّر الله لك ما يسرُّك، لكن ما أشار إليه لا يوحي بكونها مفعولة؛ ومن ثَمَّ كانت إشارته إلى أنَّ الأصل في المنية: مَمْنُويةٌ، أي: "مفعولة" من "القدر"، فصُرِفَتْ عن "مفعولة" إلى "فعيلة، وذلك نظيره: مطبوخ وطبيخ، ومقتول وقتيل، يقول الطوسي:"العربُ تُسمي الفاعلين والمفعولين بما يقع بهم ويوقعونه، ويقولون: هذا مقتول، وهذا ذبيح، وإنْ لم يُقتل بعد، ولم يُذبح، إذا كان يُراد قَتله، أو ذَبحه"[3]، فكان أصلها بعد النَّقل: منيية، فاجتمعت ياءان، الأولى منهما ساكنة؛ ومن ثَمَّ اندغمت في الياء التي بعدها، فصارتا ياء مُشدَّدة، فكانت (مَنِيَّة) [4]، وماكان ذلك كذلك إلَّا أن في صيغة (فعيل) ظلالًا دلاليةً لا نجدها في مفعول، وذلك – في نظري – لم يكن بالنظر إلى الصِّيغة الصَّرْفيّة مُجرّدةً، ولكنَّه من واقع استقرائه اللُّغويّ لها بعد دخولها تراكيب مختلفة؛ للدَّلالة على المبالغة والشِّدة؛ ومن ثَمَّ كان الوصف بها أقوى وأبلغ من مفعول(5).

ولا شك أن ذلك يؤكِّد كَونَ مثل هذه المواضع من قبيل الصَّرف أو العدول أو التأويل، ومن جهة أنَّ ثَمَّة قيما خلافية في (فعيل) تختلف عن (مفعول) أُريد الجمع بينهما مع الاستفادة ممَّا في فعيل؛ ومن ثَمَّ لم تُلْغَ الظِّلال الدلالية المستفادة من الصِّيغة الأصلية (مفعول)، وهو ما يؤكِّد أيضًا أنَّ القول " بوقوع التناوب الدلاليّ يهدر كلَّ هذه القيم الخلافية، والفروق الدلالية التي ثبتت للصيغ، إذْ يعني أنَّ الصِّيغة المُستعملة تقوم بالدور الدلاليّ الذي هو للصيغة البديلة،

---

(1) السابق صـ 44 .

(2) الزاهر في معاني كلمات الناس 2 / 224 – 225 .

(3) التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر الطوسي، 3/ 157.

(4) يُنْظَر أيضًا: الزاهر في معاني كلمات الناس 2 / 108، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي، 3/ 271.

(5) يُنْظَر شرح الفية ابن مالك، ابن النَّاظم، صـ 226، وجماليات تحوُّل الوحدة الصَّرفية لدى النحاة والبلاغيين، د. سامي رفيق عوض، صـ 75– 77، ومعاني الأبنية في العربية، د.فاضل السامرائي صـ 55–56.

والقائل بذلك يعفي نفسه مؤونة البحث عن التفسير الملائم لإيثار الصِّيغة المُستعملة، دون أنْ يجيب عن سؤالٍ كهذا: ما السِّرُّ في إيثار صيغةٍ ما ؛ لتنوب عن أخرى في أداء دورها؟ وما عِلّة عدَم استخدام المتروكة؟ وستكون الإجابة بالقَطْع راجعةً لسببٍ، أو لآخر، للظِّلال الدلالية الخاصة بالصِّيغة نفسِها"(1) .

ومن ذلك ما جاء في تعليقه على قولهم:"أعوذُ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم"، فقال:"والرجيم فيه ثلاثة أقوال. أحدهن: أنْ يكون معناه: المرجوم بالنجوم؛ فصُرِفَ عن المرجوم إلى الرَّجيم، كما تقول العرب: طبيخٌ وقدير، والأصل: مطبوخٌ ومقدور، وكذلك: جريحٌ وقتيل، أصلهما: مقتول ومجروح، فصُرِفا من مفعول إلى فعيل. قال امرؤ القيس[2]:

فظلَّ طُهاةُ اللَّحمِ من بينِ مُنْضجٍ صفيفَ شِواءٍ أو قَديرٍ مُعَجَّلِ

أراد: مقدور مُعجَّل، فصُرِف عن مفعول إلى فعيل.

والوجه الثاني: أنْ يكون الرجيم: المرجوم، أي: المشتوم المسبوب، فيكون من قول الله- عزَّ وجلَّ-: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ﴾[3]، معناه: لأشتمنَّك، ولأسبنك...والوجه الثالث: أنْ يكون الرجيم : الملعون"[4].

فنصَّ ابن الأنباريّ يتَّضح من خلاله أنَّ ثَمَّة ثلاثة أوجه في كلمة (الرَّجيم) من قولهم:"أعوذُ بالسميع العليم من الشيطان الرجيم"، كُلُّها تفيد أنَّه مصروف عن مفعولٍ إلى فعيل مع اختلاف في المعنى، فقد يكون معناه المرجوم بالنجوم؛ فصُرِفَ عن المرجوم إلى الرَّجيم، كما تقول العرب: طبيخٌ وقدير، والأصل: مطبوخٌ ومقدور، وكذلك: جريحٌ وقتيل، أصلهما: مقتول ومجروح، فصُرِفا من مفعول إلى فعيل، وهو ما عليه قولُ امرئ القيس الوارد في النَّصِّ، فمعنى (مُعَجَّل) مقدور مُعجَّل، فصُرِف عن مفعول إلى فعيل؛ للظلال الدلالية التي تحملها صيغة (فعيل)، ولا توجد في صيغة (مفعول) مع عدم نسيان ما في صيغة (مفعول) من ظلال دلالية خاصة

---

(1)التناوب الدلاليّ بين صِيغ الوصف العامل، د. طه محمد الجندي، صـ 50، ويُنْظَر:علاقةُ التَّشكيلِ الصَّرْفيّ بالمعنى من خلال تأويلِ الصِّيَغِ الصَّرْفِيَّة، دراسةٌ في أمالي ابنِ الشَّجَرِيّ، د. فايز صبحي تركي، صـ 63.

(2) البيت من الطويل، لامرئ القيس، بديوانه صـ 22 ، يصف صيدا صادوه وأخذوا يهيئونه طعاما. والصفيف: المصفوف على الحجارة لينضج، وهو المسمى بالكباب. وقدير معجل، أي: يطبخونه في القدر، وقال: «إنه معجل»؛ لأنهم كانوا يستحسنون تعجيل ما كان من الصيد. و «من بين" للتفصيل. والبيت شاهد على أن البغداديين أجازوا اتباع المنصوب بمجرور؛ حيث قال: "منضج صفيفَ شواء»، فنصب، ثم قال: أو قدير. شرح الشواهد الشعرية في أمَّات الكتب النحوية، د. خرج الشواهد وصنفها وشرحها محمد محمد حسن شُراب، 2/ 292.

(3) سورة مريم، من الآية 46 .

(4) الزاهر في معاني كلمات الناس 1/ 56- 57 .

بالصِّيغة، قال ابن هشام في تعليقه على قوله تعالى:﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصِيدًا﴾(1):"وأُقيم فعيل مقام مفعول؛ لأنه أبلغ منه؛ ولهذا لا يُقال لمن جُرِح في أنملته جريح، ويُقال له مجروح"[2]، بالإضافة إلى إمكانية دلالة (فعيل) على الثبوت أيضًا[3]، من جهة كون (الرَّجيم) صفةً ملازمة للشيطان، كأنه رجيمٌ في ذاته وأفعاله، فاستوجب أن يكون مرجومًا بالنجوم مشتومًا مسبوبًا ملعونًا في بنٍ واحد.

ويُلاحظ أنَّ الصَّرف – هنا أو العدول كبقية المواضع لدى ابن الأنباري– قد جاء في جملة واحدة، وهو ما يتنافى مع شَرْط وقوع العدول في جملتين لا في جملةٍ واحدة(4).

وقد تلحق التاء صيغة (فعيل) المصروف إليها، ومثال ذلك ما جاء في تعليق ابن الأنباريّ على قولهم:"فلانةٌ ربيبةُ فلان"، فقال:"قال أبو بكر: ربيبة الرجل: ابنة امرأته من غيره. وإنما قيل لها: ربيبة؛ لأنه يُربّيها. وهي فعيلةٌ بمعنى: مفعولة، أصلها: مربوبة، فصُرِفَت عن مفعولة إلى فعيلة، كما قالوا: قتيل وجريح وطبيخ، والأصل فيهن: مقتول ومجروح ومطبوخ"[5].

فقد بيَّن ابن الأنباريّ أنَّ كلمة (ربيبة) أصلها (مربوبة) على زنة (مفعولة) بمعنى ابنة امرأة الرَّجل من غيره. وإنما قيل لها: ربيبة؛ لأنه يُربّيها، ثُمَّ أشار إلى أنها صُرِفَت عن (مفعولة) إلى (فعيلة)، ونظير ذلك قولهم: قتيل وجريح وطبيخ، والأصل فيهن: مقتول ومجروح ومطبوخ.

والجدير بالذِّكر أنَّ التاء تلحق مثال (فعيلة) للدلالة على الاسمية بعد أنْ كان صفةً، قال ابن جني:"وأمَّا الأكيلة فكالنَّطيحة والذبيحة، اسم للمأكول والمنطوح كالضحية والبلية في قوله:

مثل البليّة قالصًا أهدامُها[6]

فنقول على هذا : مررت بشاةٍ أكيل؛ أي :قد أكلها السَّبع ونحوه، وتقول :ما لنا طعام إلا الأكلية؛ أي :الشاة أو الجزور المعدَّة لأنْ تُؤكل، فإنْ كانت قد أُكلَت فهي أكيل بلا هاء، وكذلك أكيل السبع هنا ما قد أكل السَّبع بعضه"[7]، أضف إلى ذلك الدَّلالة على المبالغة المستفادة من

---

(1) سورة يونس، الآية 24 .

(2) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، صـ 137.

(3) يُنْظَر: العدول عن صيغة اسم المفعول د.عبد الناصر هاشم، صـ 290 – 291، ومعاني الأبنية في العربية، د. فاضل صالح السامرائي، صـ 53.

(4) يُنْظَر:العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم، دراسة دلالية، جلال الحمادي، صـ 37، وتحولات البنية في البلاغة العربية، د. أسامة البحيري، صـ 303.

(5) الزاهر في معاني كلمات الناس 1/ 185.

(6) البيت للبيد بن أبي ربيعة، من الكامل، بديوانه، صـ 237 ، وعجزه :تأوي إلى الأطنابِ كُلُّ رَذِيَّةٍ، والرزية: الناقة المهزولة، والبلية: الناقة يموت صاحبها، وقالص: مرتفع مُشمِّر، وأهدامها: جمعُ هِدْم، وهو الثوب الخَلَقُ.

(7)المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، 1/ 207، ويُنْظَر: الكتاب، 3/ 647– 648، وشرح كتاب سيبويه، السيرافي، 394/4، حيث قوله:"اعلم أنَّ "فعيلا" إذا كان في معنى مفعول لم تدخله الهاء في المؤنث، كما لا

صيغة (فعيلة) حيث المبالغة في الحدث أو الفعل(1)، من جهة تربية الرَّجلِ ابنة امرأته من غيره يومًا بعد يومٍ، مع الدَّلالة المستفادة من صيغة (مفعول) في الوقت نفسه، وهو ما يسعى إليه المخاطِب أو المُرسِل في مِثل هذه الاختيارات الصَّرفية، ذلك أنَّ المخاطِب يستمد"أهميته التَّداولية من كونِه صاحبَ الخطاب ومصدره، وأنَّه الأحرص على نجاحه في التَّواصل مع الآخر وإبلاغه من حيث كان البادئ بالخطاب أو المجيب إليه، وتوخِّيًا لهذه الغاية فإنَّه يستفرغ الجهد في انتقاء مايراه مناسبًا من عناصر اللُّغة وأساليبها، ولا يزال القُرَّاء يعرفون الكتَّابَ بأساليبهم، فيستملحون هذا، ويمجُّون ذاك"(2).

ثانيًا–المصروف عن مُفْعَلة إلى فعيلة:

كما يلجأ العرب في كلامهم إلى استعمال صيغة (فعيل) مصروفة عن (مفعول) فإنَّهم يستعملونها مصروفةً عن (مُفْعَل) الذي هو اسم مفعولٍ من غير الثلاثي، بتاء التأنيث في المصروف والمصروف عنه، وقد سبقت الإشارة إلى أنَّ التاء تلحق مثال (فعيلة)؛ للدَّلالة على الاسمية بعد أنْ كان صفةً والدَّلالة على المستقبل مع الدَّلالة على المبالغة والشِّدَّة.

وقد جاء ذلك لدى ابن الأنباريّ في تعليقه على قولهم:"فلانةٌ حليلةُ فلان"، فقال:" قال أبو بكر: في الحليلة قولان: قال جماعةٌ من أهل اللغة: إنَّما قيل لامرأة الرجل حليلته؛ لأنَّها تحُلُّ معه، ويَحُلُّ معها، واحتجوا بقول الشاعر (3):

ولستُ بأطلسِ الثَّوْبَيْنِ يُصْبِي حليلتَهُ إذا رَقَدَ النِّيامُ

أراد: يصبي امرأة جارِه إذا حلَّت عنده. وقال آخرون: إنَّما قيل لامرأة الرجل: حليلته؛ لأنَّها تَحِلُّ له، ويَحِلُّ لها. وقالوا: الأصل في حليلة: مُحَلَّة لزوجها، فصُرِفَت عن مُفْعَلة إلى فَعِيلة"[4].

وهو ما تتَّضح من خلاله إشارة ابن الأنباريّ إلى أنَّ كلمة (حليلة) على زنة (فعيلة) في قولهم:(فلانةٌ حليلةُ فلان) مصروفةٌ عن (مُفْعَلَة) في أحد قولين، أوَّلهما ما قاله بعض أهل اللغة أنَّ امرأة الرَّجل يُقال لها حليلته؛ لأنَّها تحُلُّ معه، ويَحُلُّ معها، وهو ما عليه قول أوس بن حجر:

ولستُ بأطلسِ الثَّوْبَيْنِ يُصْبِي حليلتَهُ إذا رَقَدَ النِّيامُ

تدخل في فَعُول، ولا يُجمع بالواو والنون؛ لأنَّهم لو جمعوا بالواو والنون لوجب أنْ يُجمع المؤنث بالألف والتاء، فيُقال (قتيلون) و(قتيلات) فينفصل في الجمع المذكر من المؤنث، فكرهوا فصل ما بينهما في الجمع وقد اتَّفقا في الواحد، وهذه العلة تجري في كل ما كان الباب فيه أنْ يتفق لفظ المؤنث والمذكر"، وشرح الشافية 142/2.

(1) يُنْظَر: الكتاب 1 / 115، 3 / 647، وأدب الكاتب، ابن قتيبة ، 1 / 228 .

(2) دلالات العدول الصرفي في القرآن الكريم، عبد الناصر مشري، صـ 322، ويُنْظَر به أيضًا 322– 383.

(3) البيت من الطويل، بديوان أوس بن حجر، صـ 115.

(4) الزاهر في معاني كلمات الناس 1/ 185 .

أي: يصبي امرأة جاره إذا حلَّت عنده. والآخر أنَّ سبب قولهم لامرأة الرجل: حليلته، أنَّها تَحِلُّ له، ويَحِلُّ لها. ولم يكتفِ ابن الأنباري بذلك، بل أراد قصدًا إعلام المتلقي بأنَّ ثَمَّة وعيًا لديه بفاعلية النشَّاط الصَّرفي وغايات النظام الصَّرفيّ، فأشار إلى أنَّ الأصل في التعبير عن الحليلة باسم المفعول (مُحَلَّة)؛ للدلالة على الحدث ومن وقع عليه، ثُمَّ صُرِف الاستعمال عن صيغة اسم المفعول من غير الثلاثيّ إلى صيغة (فعيلة)، فقيل: فلانةٌ حليلةُ فلان، بتاء التأنيث؛ للدَّلالة على الاسمية من جهةٍ، فلا توجد دلالةٌ على ما اتَّصف به صاحبُ(فعيلة)، بل على ما اتُّخذ لذلك(1)، بالإضافة إلى الدَّلالة على المستقبل أيضًا مع الدَّلالة على المبالغة والشِّدَّة في آنٍ واحدٍ، فكأن الحليلة صارت اسمًا لا صفةً، وليس فيما سبق وقت الكلام أو في وقته، بل إنَّه ممتدٌ إلى المستقبل، مع المبالغة الشديدة في كونها تَحِلُّ له، ويَحِلُّ لها– مع عدم نسيان ما في الصِّيغة المصروف عنها من ظلال دلالية ترتبط بها– وهو ما لا تستطيع صيغة (مُفْعَلَة) أنْ تنهض به.

ثالثًا – المصروف عن مفعول إلى فاعل:

من خلال ما سبق لوحظ أنَّ اسم المفعول، ما دلَّ على حدثٍ ومفعوله، أمَّا اسم الفاعل فيدل على الحدث والحدوث وفاعله(2). لكنَّ سياق الكلام قد يتطلب من المُرسل صرْفَ التَّعبير بمفعول إلى فاعل؛ لضربٍ من الدَّلالة(3)، على الرغم من تعليق أبي جعفر النحاس على قوله تعالى: :﴿ خُلِقَ مِن ماءٍ دافِقٍ﴾(4) بقوله:" قال أبو جعفر: قول الكسائي والفرَّاء إنَّ معنى دافق مدفوق، قال: وأهل الحجاز أفعلُ النَّاس لهذا، يأتون بفاعل بمعنى مفعول إذا كان نعتًا مثل "ماء دافق" و"سر كاتم" أي مكتوم. قال أبو جعفر: فاعل بمعنى مفعول فيه بطلان البيان، ولا يصحُّ ولا ينقاس، ولو جاز هذا لجاز ضارب بمعنى مضروب، والقول عند البصريين أنَّه على النسب" (5).

وهو ما يخالفه ما جاء لدى الخليل بن أحمد حيث قوله:" كقولك: طريقٌ سابلٌ، أي مقصورٌ مسبولٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾(6)، أي مَرْضِيَّة"(7).

وقد جاء ذلك عند ابن الأنباريّ في تناوُله قولهم:"النَّقدُ عند الحافرة"، فقال:" قال أبو بكر: قال أبو العباس: معناه: النقد عند السَّبْق. قال: وذلك أنَّ الفرس إذا سَبَق أُخِذَ الرهن. والحافرة

(1) يُنْظَر: معاني الأبنية في العربية، د. فاضل السامرائي، صـ 57.
(2) يُنْظَر: شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري 2/ 41، 48.
(3) يُنْظَر: العدول عن صيغة اسم المفعول د.عبد الناصر هاشم، صـ 286 – 289.
(4) سورة الطارق، الآية 6 .
(5) إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، 5/ 198، ويُنْظَر: الكتاب 3/ 382.
(6) سورة القارعة، الآية 7 .
(7) كتاب العين 1/ 137، ويُنْظَر: العدول عن صيغة اسم المفعول د.عبد الناصر هاشم، صـ 286.

الأرض التي حفرها الفرس بقوائمه، قال الله، عزَّ وجلَّ:﴿ أَإِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ﴾(1)، ويُقال: الحافرة: الأرض. والأصل فيها: محفورة، فصُرِفت عن مفعولة إلى فاعلة؛ كما قالوا: ماء دافق، وسرٌّ كاتم، والأصل فيه: ماء مدفوق، وسرٌّ مكتوم. وقال الفراء: سمعت بعض العرب يقول: النقد عند الحافرة، معناه: عند حافر الفرس. قال: وهذا المثل كان أصله في الخيل ثُمَّ استُعمل في غيرها"(2).

ففي هذا النصّ يتضح تصدّي أبي بكر الأنباري لقول الناس "النَّقدُ عند الحافرة" مُشيرًا إلى أنَّ معنى ذلك –فيما نقله عن أبي العباس – هو (النقد عند السَّبْق)، من جهة أنَّ الفرس إذا سَبَق أُخِذَ الرهن. وبعد ذلك أشار إلى أنَّ هذه الأرض قد حفرها الفرس بقوائمه، فهي محفورةٌ، على مثال (مفعولة) لكنَّ العربَ قد صرفتْ التَّعبير بالمحفورة إلى الحافرة على مثال (فاعلة)، ونظير ذلك قولهم: ماء دافق، وسرٌّ كاتم، والأصل فيه: ماء مدفوق، وسرٌّ مكتوم، ولم يكتفِ بذلك، بل دعَّم كلامه بقول الفرَّاء: سمعت بعض العرب يقول: النَّقد عند الحافرة، معناه: عند حافر الفرس، ثُمَّ أشار إلى أنَّ هذا المثل كان أصله في الخيل ثُمَّ استُعمل في غيرها، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿ أَءِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِى ٱلْحَافِرَةِ﴾(3).

وكأنِّي به يريد أنْ يقول: إنَّها أرضٌ ذات حفْرٍ مبالغةً في أنَّها محفورة وتمكينًا لهذا الحفر، من باب إسناد الحفر إلى الأرض على سبيل الاستعارة، كما أشار ابن الأنباريّ، وما ذلك ببعيدٍ عن قول ابن جنّي في تناوله قولَه تعالى:﴿ خُلِقَ مِن ماءٍ دافِقٍ﴾:"إنَّه بمعنى مدفوق...غير أنَّ طريق الصَّنعة فيه أنه ذو دَفْقٍ كما حكاه الأصمعيُّ عنهم من قولهم: ناقةٌ ضاربٌ إذا ضُرِبَت، وتفسيره أنها ذات ضَرْبٍ أي ضُرِبَت. وكذلك قوله تعالى:﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ﴾(4)، أي لا ذا عِصْمةٍ، وذو العِصمة يكون مفعولًا كما يكونُ فاعلًا، فمن هنا قيل: إنَّ معناه: لا معصوم"(5).

وهو ما يتضح من خلال تأويل ابن جنّى إيَّاه على معنى النسب، وليس هذا ببعيد عن قوله أيضًا:" إنَّك في المبالغة لابُدّ أنْ تترك موضعًا إلى موضعٍ، إمَّا لفظًا إلى لفظٍ، وإمَّا جِنْسًا

---

(1) سورة النازعات، الآية 10.

(2) الزاهر في معاني كلمات الناس 1/ 324– 325.

(3) سورة النازعات، الآية 10، ويُنْظَر:الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، 197/19.

(4) سورة هود، الآية 43 .

(5) الخصائص، ابن جني، 1/ 152، ويُنْظَر: الكتاب 3/ 382– 384، ومعاني القرآن، الفراء، 232/3، والعدول عن صيغة اسم المفعول د.عبد الناصر هاشم، صـ 286– 287، والمعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، د.محمد حسن حسن جبل، 464/1.

إلى جِنْس"(1)، وقد تُركَ موضع المفعول إلى موضع الفاعل مبالغةً في التَّعبير وتمكينًا له، مع عدم نسيان الظِّلال الدِّلالية لصيغة مفعول.

المبحث الثاني

المصروف عن مُفْعِل إلى فعيل

من المعلوم أن صيغة (مُفْعِل) اسم فاعل من الفعل غير الثلاثي، واسم الفاعل قد يستعمل مصروفًا عنه إلى فعيل؛ لغرض دلاليٍّ مّا يرتبط بالسياق أو بمقصد مُستعمل اللغة. ومن المعلوم في الدَّرس الصرفي أنَّ صيغة (فعيل) لها استخدامان، أحدهما أنَّها صفةٌ مُشبّهةٌ باسم الفاعل، تُشتقُّ من مصدر (فَعُلَ)، ومن مصدر (فَعَلَ) اللازم المُضعّف أو المُعتل اللام، والمؤنث فعيلةٌ، نحو كريمٍ وكريمةٍ، وطويلٍ وطويلةٍ، وقد يستوي فيها المُذكّر والمؤنّث، نحو قريبٍ، وجديدٍ، ورحيمٍ؛ وذلك للدلالة على صفةٍ لازمةٍ ثابتةٍ لصاحبها، أمَّا الاستخدام الآخر فهو أنَّها تأتي صيغة مبالغةٍ مُحوّلةً عن اسم الفاعل؛ للدلالة على المبالغة في الحدث أو المبالغة في الفعل(2).

وبناءً على ما سبق حيث المعنى الأوَّل لصيغة (فعيل) كان استعمال العرب إيَّاها مصروفةً عن صيغة (مُفْعِلٍ)؛ للدلالة على صفةٍ لازمةٍ ثابتةٍ لصاحبها، كما في كقوله تعالى ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾(3)، وقول عمرو بن معد يكرب(4):

أَمِنْ رَيْحانةَ الدَّاعِي السَّميعُ يُؤَرِّقُني وأَصْحابي هُجُوعُ

أي: الدّاعي المُسْمِعُ(5).

وقد جاء ذلك عند ابن الأنباري في موضعين مُتشابهين، نكتفي بالإشارة إلى أحدهما، وهو ما جاء في حديثه عن قولهم:"باسم العزيز الحكيم"، فقال:"قال أبو بكر: العزيز معناه في كلام العرب: القاهر الغالب، من ذلك قول العرب: قد عزَّ فلانٌ فلانًا يعزّه عزًّا: إذا غلبه...والحكيم معناه في كلام العرب: المُحكِم لخلق الأشياء؛ فصُرِفَ عن المُحْكِم إلى الحكيم، كما قال الله

---

(1) الخصائص، 46/3، ويُنْظَر: ظاهرة العدول الصرفي في الأسماء عند ابن جني، د. عزة معاوي عمر الشيباني، صـ 355 – 358 .

(2) يُنْظَر: الكتاب 1 / 115، 3 / 647، وأدب الكاتب 1 / 228، والكشاف عن حقائق التنزيل، للزمخشري " 3 / 281، وشرح المفصل " التخمير "، الخوارزمي 2 / 393، وصبح الأعشى في صناعة الإنشا، القلقشندي 1 / 228، وعلاقة التشكيل الصرفي بالمعنى من خلال تأويل الصيغ الصرفية صـ 58– 64.

(3) سورة البقرة، الآية 117، والمحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، 201/1.

(4) البيت من بحر الوافر، بديوانه 136، المسمى بشعر عمرو بن معد يكرب ص 136 .

(5) يُنْظَر: أمالي ابن الشجري 97/1–98، وخزانة الأدب 8 / 159، وكتاب الحماسة البصرية 1 / 178، 4 / 2214، وجماليات تحوُّل الوحدة الصَّرفية لدى النحاة والبلاغيين، د. سامي رفيق عوض، صـ 78.

تعالى:﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[1]، فمعناه: ولهم عذابٌ مُؤلِم؛ فصُرِفَ عن: مؤلِم إلى أليم. قال عمرو بن معدي كرب

أَمِنْ ريحانة الدَّاعي السميعُ يُؤرِّقُني وأصحابي هُجُوعُ

معناه: الداعي المُسمِع، فصُرِفَ عن مُفْعِل إلى فَعِيل"[2].

وهو ما يتَّضحُ من خلاله إشارة ابن الأنباري إلى معنى العزيز بأنَّه القاهر الغالب، مُستشهدًا بقولِ العرب: قد عزَّ فلانٌ فلانًا يعزّه عزًّا: إذا غلبه، ثُمَّ أشار إلى أنَّ(الحكيم) لدى العرب بمعنى (المُحْكِم) – على زنة مُفْعِل– لخلْق الأشياء ثُمَّ صُرِفت عن (مُفْعِل) إلى (الحكيم) على زنة (فعيل)، ونظير ذلك قوله تعالى:﴿ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾، بمعنى: ولهم عذابٌ مُؤلِم؛ فصُرِفَ عن: مؤلِم إلى أليم.

ولم يكتفِ بذلك، بل دَعَّم كلامه بالشِّعر أيضًا، حيث قولُ عمرو بن معدي كرب:(أَمِنْ ريحانة الدَّاعي السميعُ...)، فكلمة (السميع) فعيلٌ مصروفٌ عن (مُفْعِل)، أي المُسْمِع، من غير الثلاثي (أسمع، يُسْمِع، فهو مُسْمِع)، وذلك "على الرَّغم من أنَّ بعض القدماء قد منع أنْ تكون صيغة (سميع) بمعنى (مُسْمِع)، ففي تعليق الألوسي على قوله تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللهُ مَرَضًا وَلَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ (3) قال:" والأليم فعيل بمعنى مُفْعِل كالسميع بمعنى مُسْمِع، قال : أمِنْ ... هجوع، سميع بمعنى سامع ؛ أي أمن ريحانة داعٍ من قلبي سامع لدعاء داعيها، بدليل ما بعده، فإنَّ أكثر القلق والأرق إنَّما يكون من دواعي النفس وأفكارها، فعلى هذا يكون تفسيره بمؤلم اسم فاعل بيان لحاصل المعنى"(4) .

وممّا يؤنس كون (سميعٍ) معدولاً عن (مُسْمِع) أنَّ " الداعي فاعلُ الظرف، وهو بمعنى الذي يدعو، وينادي، لا بمعنى الشَّوق الداعي"(5)، وذلك على رواية كون (ريحانة) أُخْتَ عمرٍو، وهي أُم دريد بن الصِّمَّة، لا طليقة عمرٍو(6)، وكان الصِّمَّة بن بكرٍ قد سباها، وكان قد أغار

---

(1) سورة البقرة، الآية 10 .

(2) الزاهر في معاني كلمات الناس 1/ 80، ويُنْظَر به أيضًا 1/ 109– 110 .

(3) سورة البقرة، الآية 10 .

(4) روح المعاني 1 / 150، ويُنْظَر 1 / 367، والكامل في اللغة والأدب 1 / 292، والكشاف 1 / 307، وخزانة الأدب 8 / 178 – 183، ففيه عرضٌ وافٍ لرأي الجمهور الموافق على كون فعيل معدولًا عن مُفْعِل، وكذلك الرأي المقابل للجمهور .

(5) خزانة الأدب 8 / 181 .

(6) يُنْظَر: شرح جمل الزجاجي لابن خروف 2 / 827، أضف إلى ذلك أنَّه ليس في عدم دخوله بها – بعد زواجه منها وذهابه مُغيرًا ، وطلاقه إيّاها عقب عودته ؛ لِعِلْمه أنَّ بها داء الوَضَح، الذي تحذره العرب، وزواجها من غيره – ما يدعوه إلى الشَّوق والسَّماع لداعيه، أي لداعي الشوق، فلا شوق لها في البيت، وإنَّما هو أرقٌ بسبب داعي أخته، الذي صار مُسْمِعًا له في كلِّ وقتٍ، ولا سيّما أنَّه ولَّى، وهي تناديه بأعلى صوتها : يا عمرو، وبناءً على ذلك فليس القول عندي على ما نقله البغداديُّ في خزانته بأنَّ داعي الشَّوق

على بني زُبيد في قيس، فاستاق أموالهم، وسبى ريحانة، وانهزمت زُبيد بين يديه، وتَبِعه عمرو وأخوه عبد الله ابنا معد يكرب، ثم رجع عبد الله واتَّبعه عمرو، يناشده أنْ يُخلِّي عنها، فلم يفعل، فلمَّا يئس منه ولَّى، وهي تناديه بأعلى صوتها : يا عمرو ! فلم يقدر على انتزاعها، وقال:

أَمِنْ رَيْحانةَ الدَّاعِي السَّميعُ ... يُؤَرِّقُني وأَصْحابـي هُجُوعُ

سَبَاهَا الصِّمَّةُ الجشمِيُّ غَصْبًا ... كَأَنَّ بَيَاضَ غُرَّتِها صَدِيـعُ

وحـالَتْ دُونَها فُرْسَانُ قَيْسٍ ... تَكَشَّفُ عن سَواعِدِهَا الدُّرُوعُ

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعْـهُ ... وجاوِزْهُ إِلى ما تَسْتَطِيعُ (1) .

أي أنَّ دعاء ريحانة بأعلى صوتها : يا عمرو، مُكثرةً من هذا النداء، يُسْمِع – فهو مُسْمِعٌ – داعيَ قلبِ عمرٍو في كلِّ وقتٍ، حتَّى أنَّه يؤرِّقه في نومه، فلا ينام، وحالة أصحابه الاستغراق في النوم"(2) .

وبناءً على هذا فإنَّ المعنى في قول الناس:(باسم الله العزيز الحكيم) هو (باسم الله العزيز المُحكم)؛ للدلالة على صفةٍ لازمةٍ ثابتةٍ للمولى سبحانه وتعالى، ما كان لفعيل أنْ تنهض به إلَّا لأنَّها تحمل من الظِّلال الدلالية ما لا تحتمله صيغة (مُفْعِل)، وهو ثبوت هذه الصِّفة للموصوف بها وتمكُّنها منه.

المبحث الثالث

المصروف عن فَعُول إلى فعيل

_يشيرُ الواقع الاستعماليُّ أو التداوليُّ للُّغة إلى أنَّه قد" تُحَوَّل صيغة فاعل للمبالغة والتكثير إلى: فَعَّال أو فَعُول أو مِفْعَال بكثرة وإلى فَعيل أو فَعِل بقلة"(3)، أي أنَّ صيغة (فَعُول) يُصرَف إليها للمبالغة والتكثير في اسم الفاعل، لكنَّ صيغة (فَعُول) نفسها قد يُصرَف عنها في الاستعمال أيضًا إلى صيغة أخرى مثلها، تدلُّ على المبالغة (فعيل).

وقد جاء ذلك في تعليق ابن الأنباري على قولهم:"وقولهم: فلانٌ ظَنِينٌ. قال أبو بكر: معناه مُتَّهم، من قول العرب: ظننتُ الشيءَ إذا اتّهمته، ومن قولهم: قد سَبَقَت إليه الظِّنَّة، أي: التَّهمة، قال الشاعرُ[4]:

لمَّا دعا القائل صار سميعًا لدعوته، فتسبّب لكونه سميعًا، فأوقع على الدَّاعي اسمَ السميع لكونه سببًا فيه . يُنْظَر : الأغاني 15 / 216، 217، 229، وخزانة الأدب 8 / 180 .

(1) يُنْظَر: ديوانه ص 136، والأغاني 15 / 216، وخزانة الأدب 8 / 181 182، 11 / 119 .

(2) علاقة التشكيل الصرفي بالمعنى من خلال تأويل الصيغ الصرفية، د. فايز تركي، صـ 126– 127

(3) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، 219/3.

(4) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ، مادة (حما)، وتاج العروس (حمو)، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد البكري الأندلسي، صـ 484.

إنَّ الحماةَ أُولَعَتْ بالكَنَّهْ وأَبَتِ الكَنَّةُ إلَّا ظِنَّهْ

وقال الطرماح[1]:

فما للنَّوى لا بارِكَ اللهُ في النَّوى وهَمٍّ لنا منها كهَمِّ المُراهِنِ

تُباعِدُ مِنَّا مَنْ نُحِبُّ اجتماعَهُ وتجمعُ مِنَّا بينَ أهلِ الظنائِنِ

الظَّنائن جَمْع الظِّنَّة. ويكون الظَّنين أيضًا الضعيف، وأصله ظَنون، من قول العرب: وصْلُ فلان ظَنونٌ، إذا كان ضعيفًا، وبئرٌ ظَنونٌ، إذا كانت لا يوثق بمائها. قال الشمَّاخ[2]:

كِلا يَوْمَيْ طُوالةَ وصْلُ أَرْوَى ظَنونٌ آن مَطَّرَحُ الظَّنُونِ

فصُرِف عن ظنون إلى ظنين، كما قالوا: ماء شروبٌ وشريب للذي بين المِلح والعذب، وناقةٌ طعوم وطعيم للذي بين الغَثَّة والسمينة. قال الشاعر في المعنى الأوَّل:

وأعصي كلَّ ذِي قُرْبَى لحاني بحُبِّكِ فهو عندي كالظَّنين"[3].

ففي هذا النص نلاحظ إشارة ابن الأنباريّ إلى أنَّ معنى كلمة (ظنين) المتَّهم، كما في قولهم: قد سَبَقَت إليه الظِّنَّة، أي: التَّهمة، وهو ما عليه بيت الرَّجز وقول الطرماح. وفيه معنًى آخر، وهو الضعيف، ثُمَّ أشار إلى أنَّ أصل (الظَّنين) ظَنُون، فالعرب تقول: وصْلُ فلان ظَنونٌ، وذلك إذا كان ضعيفًا، ويقولون: وبئرٌ ظَنونٌ، إذا كانت لا يوثق بمائها، وهو ما عليه قول الشمَّاخ، وبناءً على هذا أشار إلى أنَّ العرب قد صرفت عن (ظنون) على زنة (فَعُول) إلى (ظنين) على زنة (فعيل)، وذلك نظير قولهم: ماء شروبٌ وشريب للذي بين المِلح والعذب، وهو ما عليه قول الشَّاعر في آخر نصِّ ابن الأنباري، وقولهم أيضًا : ناقةٌ طعوم وطعيم للذي بين الغَثَّة والسمينة.

فما مغزى هذا الصَّرف أو العدول؟ لقد ورد لدى السيوطي أنَّ (فعولًا) لمَن كثُر منه الفعل[4]، وهو ما يُضاف إليه أنَّ (فَعُولًا) أيضًا لمن دام منه الفعل[5]؛ ومن ثَمَّ فهو للمبالغة، ولكون(فعولًا) للمبالغة، فقد أُشير إلى أنَّ هذا الوزن" منقولٌ من أسماء الذوات، فإنَّ اسم الشيء الذي يُفعل به يكونُ على (فَعول)غالبًا، كالوَضوء، والوقود، والسَّحور، والغَسول، والبَخور، فالوضوء هو الماء الذي يُتوضأ به، والوقود هو ما توقد به النار... ومن هنا استُعِيرَ البناء إلى المبالغة، فعندما تقول:(هو صبور) كان المعنى أنه كأنَّه مادةً تستنفد في الصبر، وتفنى فيه كالوقود الذي يُستهلك في الاتقاد ويفنى فيه...وحين نقول :(هو جزوع) كان المعنى أنه ذاتٌ

(1) البيتان من الطويل، بديوان الطرِمّاح بن حكيم، صـ 263 .
(2) البيت من الوافر، بديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، صـ 319 .
(3) الزاهر في معاني كلمات الناس 1/ 292 .
(4) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 59/3.
(5) يُنْظَر: ديوان الأدب، الفارابي، 1/ 85 .

تُستهلك في الجزع، وكذا الغفور، أي: كله مغفرةٌ، وهكذا. وممَّا يُستأنس به في ذلك أنَّه لا يؤنَّث ولا يُجمعُ جمع مذكرٍ سالمًا مراعاة للأصل الذي نُقِل عنه" [1].

أمَّا صيغة (فعيل) فتدلُّ على المبالغة في الحدث شدةً أو كثرةً أو تكرارًا، حيث الدَّلالة"على معاناة الأمر وتكراره حتى أصبح كأنه خلقةٌ في صاحبه وطبيعة، كعليم، أي: هو لكثرة نظره في العلم وتبحُّره فيه أصبح العِلم سجيةً ثابتةً في صاحبه، كالطبيعة فيه"[2].

وبناء على ما سبق يمكن الإشارة إلى أنَّ (فَعُولًا) من الناحية الزَّمنية ونِسبة المبالغة تقتضي الآتي: من الناحية الزمنية "تشير صيغة (فَعول) إلى المبالغة في وصْف الموصوف بالحدث على جهة الدوام والملازمة حتى لا يكاد هذا الوصف ينفكُّ عنه بحالٍ. وتتحقَّق دلالتا الدوام والملازمة من خلال صيغة المبالغة (فَعول)، بجَعْل الموصوف مادةً مُستهلكةً في الحدث، وهي دلالة منقولة من حقل أسماء الذوات الدَّالة على مادة الحدث، كالوَضوء والبَخور والسَّحور والغَسول والوَقود...إلخ"[3]

وهو ما يدلُّ على أنَّ صيغة (فَعول) من الناحية الزمنية " تدل على أنَّ اتصاف الموصوف بالحدث يكاد يستغرق كلَّ أجزاء الزمن، ومن هنا جاءت دلالة الدوام والملازمة"[4]، أمَّا (فعيل) فتدلُّ على الشِّدة والمبالغة في الوصف، كأنها أبلغ من (فعول) في مُدَّة اتِّصاف الموصوف بالحدث[5].

أمَّا من جهة نسبة المبالغة، فأشير إلى أنَّ صيغة (فعيل) أبلغ من صيغة (فَعول) في مبالغة اتِّصاف الموصوف بالحدث المشار إليه ونسبته إليه، فقد قال السيوطي:"وادَّعى ابن أبي طلحة تفاوتها في المبالغة أيضًا، فـ"فعول" لمن كثُر منه الفعل، و"فعَّال" لمن صار له كالصناعة، و"مِفعال" لمن صار له كالآلة، و"فعيل" لمن صار له كالطبيعة، و"فَعِل" لمن صار له كالعادة"[6].

وفي ضوء ما تقدم يمكن أنْ يفسَّر سر اختيار التعبير بصيغة (فعيل) المصروفة عن(فعول) في نص ابن الأنباري، فهو اختيار صرفي يؤثِّر من خلاله منتجُ الخطاب في المتلقي، من جهة بحثِه عن كُنْه هذه الصِّيغة ومغزى اختيارها دون الأخرى.

---

(1) معاني الأبنية، د. فاضل السامرائي، صـ 100- 101.
(2) السابق، صـ 102- 103.
(3)العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم، دراسة دلالية، جلال الحمادي، صـ 194.
(4) السابق، صـ 195.
(5) يُنْظَر: معاني الأبنية، د. فاضل السامرائي، صـ 54 .
(6) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، 59/3، ويُنْظَر: الكتاب 1/ 112.

الخاتمة

- توصل البحث إلى أنَّ ملامح المصروف صرفيًّا لدى ابن الأنباري أو المعدول عنه، قد جاءت في جملةٍ واحدةٍ، وهو ما يمكن القول معه: إنَّه لا يُشترط لحدوث الصَّرف الصرفيّ أو العدول الصرفيّ وجود جملتين.
- اتضح أن المصروف إليه لا يحلُّ محلَّ المصروف عنه مُقصيًا إيَّاه، بل إنَّ هذا الصَّرف يُراعى فيه عدم نسيان الظِّلال الدلالية للصِّغة المصروف عنها.
- تبين أنَّ الغاية من الانتقال عن المصروف عنه إلى المصروف إليه تكون من أجل جانبٍ دلاليٍّ مَّا قُصِد إليه في الاستعمال.
- اتَّضح أن من غايات الانتقال عن المصروف عنه إلى المصروف إليه أيضًا جذب انتباه المتلقي؛ كي يشارك منتج الخطاب في تشكيل المعنى، وهو ما يُفضي إلى وجود نوعٍ من التواصل بين المُرسل والمُستقبل.
- اتضح من خلال مواضع صرف (مفعول إلى فعيل) لدى ابن الأنباري أنَّ ثَمَّة دلالاتٍ وراء هذا الاستعمال أو ذاك، يمكن إيجازها في أنَّ الوصف قد وقع على الموضوف، كأنَّه سيجةٌ ثابتةٌ أو كالثَّابت أو كالسَّجية مع المبالغة والشِّدة فيها أبلغ من (مفعول). وفي المصروف عن مُفْعَلة إلى فعيلة، اتَّضح أنَّه بهذا الصَّرف وجِدَت الدَّلالة على الاسمية لا الوصف، فلا توجد دلالةٌ على ما اتَّصف به صاحبُ (فعيلة)، بل على ما اتُّخذَ لذلك. أمَّا في المصروف عن مفعول إلى فاعل، فقد كان للمبالغة والتَّمكين والدَّلالة على النسب في آنٍ واحد.
- بدا من خلال مواضع المصروف عن مُفْعِل إلى فعيل قصْد المتكلم واختياره المرتبط بالسِّياق؛ للدلالة على صفةٍ لازمةٍ ثابتةٍ لصاحب (فعيل)، ما كان لفعيل أنْ تنهض به إلَّا لأنَّها تحمل من الظِّلال الدلالية ما لا تحتمله صيغة (مُفْعِل)، وهو ثبوت هذه الصِّفة للموصوف بها وتمكُّنها منه.
- اتضح من خلال مواضع المصروف عن (فَعُول) إلى (فعيل) أنَّه يجوز صَرْف الاستعمال عن صيغة مبالغةٍ إلى أُخرى، كما جاء لدى ابن الأنباري، فقد صُرِف عن صيغة (فَعُول) في الاستعمال إلى (فعيل)؛ ذلك أنَّ صيغة (فعيل) تدلُّ على نسبةٍ أعلى من (فَعول) في المبالغة في الحدث شدةً أو كثرةً أو تكرارًا حيث الدَّلالة"على معاناة الأمر وتكراره حتى أصبح كأنه خلقةً في صاحبه وطبيعة.
- بدا أنَّ المخاطِب أو المُرسِل يستمد أهميته التَّداولية من كونِه صاحبَ الخطاب ومصدره، وأنَّه الأحرص على نجاحه في التَّواصل مع الآخر وإبلاغه من حيث كان البادئ

بالخطاب أو المجيب إليه، وتوخِّيًا لهذه الغاية فإنَّه يستفرغ الجهد في انتقاء مايراه مناسبًا من عناصر اللغة وأساليبها، ومن بينها الصِّيغ الصَّرفية التي يُصرَف عن بعضها إلى بعض في الاستعمال.

- اتَّضح أنَّ لدى ابن الأنباريّ منهجًا في التناول، تتلخص سماته في التَّقصِّي والتَّعليل والاستدلال بأقوال العرب شعرًا ونثرًا، ولا يفوته الاستدلال بأقوال غيره من العلماء، كأبي العباس، والفراء، وابي عبيدة، وغيرهم.
- اتَّضح أنَّ ابن الأنباري لديه وعي بالمصروف عنه والمصروف إليه من الأبنية الصَّرفية، يسير فيه في ركاب غيره من القدماء، وأنَّ إضافته تنحصر في تنبُّهه إلى دور السياق في ذلك، وأنَّ ثَمَّة ظلالًا دلاليةً للصيغة المصروف إليها، لا توجد في المصروف عنها، إمَّا تلميحًا أو تصريحًا، بالإضافة إلى تفرُّده بالنَّصِّ على أنَّ صِيغة (فعيل) مصروفة عن صيغة (فعول).

المصادر والمراجع

1. أدب الكاتب، ابن قتيبة ت 276 هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، الطبعة الرابعة، 1963 م .
2. الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم:دراسة نظرية تطبيقية، التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة، عبد الحميد أحمد هنداوي، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان، 2002م.
3. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، القاهرة، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط 2، 1985م، 5/ 198م.
4. الأغاني ، للأصفهاني ت 356 هـ ، تحقيق سمير جابر، دار الفكر ، بيروت، الطبعة الثانية ، د . ت .
5. أمالي ابن الشَّجريّ ، لأبي السعادات بن حمزة الحسني العلوي " ت 542 هـ " ، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1992 م .
6. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، د.ت.
7. تاج العروس من جواهر القاموس ، للزَّبيديّ " مُحب الدين أبو الفيض ت 1205 هـ " ، طبعة دار الكتب المصرية ، مصر ، د . ت .
8. التبيان في تفسير القرآن، أبو جعفر الطوسي، تحقيق أحمد حبيب العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، إيران، ط 1، 1409هـ.
9. تحولات البنية في البلاغة العربية، د. أسامة البحيري، دار الحضارة للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 2000م.
10. التناوب الدلاليّ بين صِيغ الوصف العامل، للدكتور طه محمد الجندي، مطبعة محمد أحمد الجندي للدعاية والإعلان، القاهرة، 1988 م.
11. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، ط 2، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م.

12. جماليات تحوُّل الوحدة الصَّرفية لدى النحاة والبلاغيين، د. سامي رفيق عوض، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج28، ع 1، 2006م.
13. خزانة الأدب ، للبغدادي ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1984 .
14. الخصائص، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، عن طبعة دار الكتب المصرية, القاهرة، بيرون، لبنان، ط 1، 1952م.
15. الخطاب الإبداعي الجاهلي والصورة الفنية " القدامة وتحليل النَّص " ، للدكتور عبد الإله الصائغ ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1997 م .
16. دلالات العدول الصرفي في القرآن الكريم، عبد الناصر مشري، رسالة دكتوراه، كلية آداب، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014م.
17. ديوان الأدب، الفارابي ت 350هـ، تحقيق د. أحمد مختار عمر، ومراجعة د. إبراهيم أنيس، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر، ط 1، 1974م.
18. ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني، حققه وشرحه صلاح الدين الهادي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1968م.
19. ديوان الطِرِمّاح بن حكيم، عني بتحقيقه د.عِزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، حلب، سوريا، ط 2، 1994م.
20. ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 5، 1984م.
21. ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح د.محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، لبنان، ط 3، 1979م .
22. ديوان لبيد بن أبي ربيعة، تحقيق حنا نصر الحاتي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1993م.
23. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للألوسي " أبو الفضل شهاب الدين محمود الألوسي البغدادي ت 1270هـ " ، ضبط وتصحيح علي عبد البارى عطية ، مؤسسة التاريخ العربي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الرابعة ، 1405 هـ - 1985 .
24. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري ت 328هـ، تحقيق د.حاتم الضامن، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ط 2 ، 1987م، 1/ 324-325.
25. شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري ت 905هـ، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2000م.
26. شرح الشواهد الشعرية في أمَّات الكتب النحوية، د. خرج الشواهد وصنفها وشرحها محمد محمد حسن شُراب، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 2007م.
27. شرح ألفية ابن مالك، ابن النَّاظم، مطبعة القديس جارجيوس، بيروت، لبنان، 1312هـ.
28. شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، ابن الأنباري، تحقيق وتعليق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط 5، 1993م.
29. شرح الكافية ، لرضِيّ الدين محمد الأستراباذي ت 688 هـ ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، الطبعة الثانية ، 1996 .

30. شرح المفصل " التخمير "، تأليف صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ت 617 هـ، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1990 م.
31. شرح المفصل ، لابن يعيش ت643هـ " مكتبة المتنبي ، القاهرة ، 1990م.
32. شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن بن خروف ت 609 هـ ، تحقيق ودراسة د . سلوى محمد عرب ، جامعة أمّ القرى ، الطبعة الأولى ، 1419 هـ .
33. شرح شافية ابن الحاجب، الرضي، تحقيق محمدنور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1982م.
34. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تحقيق حنا الفاخوري، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 1، 1988م.
35. شرح كتاب سيبويه، السيرافي ت368هـ، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2008م.
36. شعر عمرو بن معد يكرب ، جمع وتحقيق مطاع طرابيشي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، سوريا 1974 .
37. صبح الأعشى في صناعة الإنشا، لأحمد بن علي القلقشندي ت 821 هـ، تحقيق الدكتور يوسف علي طويل، دار الفكر، دمشق، ط 1، 1987 م.
38. ظاهرة التحويل الصرفي في معلقة طرفة بن العبد: دراسة دلالية، د.هالة ذياب قزع، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، غزة، فلسطين، مج 25، ع 1، 2017م.
39. ظاهرة العدول الصرفي في الأسماء عند ابن جني، د. عزة معاوي عمر الشيباني، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة المرقب، ليبيا، ع 17، 2018م.
40. العدول عن الأصل في بنية الكلم " حقيقته وبواعثه وأحكامه " ، للدكتور المتولي الأشرم ، مكتبة جزيرة الورد ، المنصورة ، مصر ، د . ت .
41. العدول عن صيغة اسم المفعول د.عبد الناصر هاشم، مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب، العراق، ع 3، 2020م.
42. العدول في صيغ المشتقات في القرآن الكريم، دراسة دلالية، جلال عبد الله الحمادي، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة تعز، 2007م.
43. علاقةُ التَّشكيلِ الصَّرْفيِّ بالمعنى من خلال تأويلِ الصِّيَغِ الصَّرْفِيَّة، دراسةٌ في أمالي ابنِ الشَّجَرِيِّ، د. فايز صبحي تركي، مجلة علوم اللغة، دار غريب، القاهرة، مصر، ع1، 2009 م.
44. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)، تحقيق د. إحسان عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 1، 1971م.
45. الكامل في اللغة والأدب ، للمبرد ، عارض أصوله وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1417 هـ – 1997 م .
46. كتاب الحماسة البصرية ، للعلاّمة صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصريّ " المتوفى 656 هـ " ، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1420 هـ – 2000 م .
47. كتاب العين، الخليل بن أحمد، تحقيق د. مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، درا ومكتبة الهلال، القاهرة، مصر، د.ت.
48. الكتاب، سيبويه، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1988م.

49. الكشاف عن حقائق التنزيل، للزمخشري " أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، ت538 هـ " دار الفكر للطباعة والنشر، القاهرة، 1354هـ.
50. الكليات معجم المصطلحات، أبو البقاء الكفوي ت 1094هـ، قابله د. عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط 2، 1998م.
51. لسان العرب ، لابن منظور " أبو الفضل جمال الدين محمد بن المكرم بن منظور ، ت 711 هـ " ، طبعة جديدة محققة ومنقحة ، دار المعارف ، القاهرة ، د . ت .
52. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق على النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية مصر، 1966- 1969م.
53. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن غالب، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2001م.
54. المدارس اللسانية المعاصرة، د. نعمان بوقرة، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، 2004م .
55. معاني الأبنية في العربية، د. فاضل صالح السامرائي، دار عمار، الأردن، ط 2، 2007م.
56. معاني الأبنية، د. فاضل السامرائي، دار عمَّار، الأردن، ط 2، 2007م.
57. معاني القرآن، الفراء، تحقيق أحمد يوسف نجاتي وآخرين، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، مصر، ط 1، د.ت.
58. المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم (مؤصَّل ببيان العلاقات بين ألفاظ القرآن الكريم بأصواتها وبين معانيها)، د.محمد حسن حسن جبل، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط 1، ٢٠١٠ م .
59. مغامرة المعنى من النحو إلى التَّداولية، صابر الحباشة، دار صفحات للدراسة والنشر، دمشق، سوريا، ط 1، 2011م.
60. المقتضب ، للمبرد ، ت 285 هـ ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د . ت .
61. نظرية اللغة والجمال في النقد الأدبي ، للدكتور تامر سلوم ، دار الحوار للنشر والتوزيع ، اللاذقية ، سورية ، الطبعة الأولى ، 1983 م .
62. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيرقت، لبنان، ط 1، 1988م.